

التنافس البريطاني الأمريكي حول العلاقات مع المملكة العربية السعودية في بواكير سنوات النفط السعودي (1915 – 1940م)

كلية الآداب – قسم الدراسات الاجتماعية
جامعة الملك فيصل

د. آمال إبراهيم محمد

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على احتدام التنافس البريطاني الأمريكي حول المملكة العربية السعودية في بواكير السنوات الأولى لاكتشاف الثروة النفطية بالمملكة ، أي من حوالي العام 1915م تاريخ توقيع معادة دارين (أو القطيف) مع بريطانيا وحتى العام 1940م وهي الفترة التي اكتملت فيها عمليات التنقيب عن البترول وصولاً إلى أول عملية تصدير عام 1938م وما ترتب عليها . وتعكس الدراسة مقدار القلق الذي انتاب بريطانيا جراء حصول الشركات الأمريكية على امتياز التنقيب عن النفط في الأراضي السعودية . تكمن الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في دورها كلاعب رئيسي في ملعب الاقتصاد العالمي بثروتها النفطية الواعدة ، ويبدو أن التنبؤ المبكر بما سيحدث من انقلاب في الميزان الاقتصادي للمنطقة إذا ما حصلت المملكة على ثروة نفطية كمثيلاتها من دول الجوار كان السبب في استعارة التنافس بين الدولتين الكبيرتين حول من أحق أن يكون الأقرب والألصق بالمملكة . بالطبع لم يأخذ هذا الصراع الشكل العنيف بل استخدمت فيه القوة الناعمة والعمل الدبلوماسي والاستخباراتي . رغم أن الشركات البريطانية العاملة في مجال النفط نالت أوائل الفرص للتنقيب عنه في الأراضي السعودية ، إلا أنها لم تنجح في استخراجه، مما يثير الكثير من التكهنات عما إذا كانت الشركات البريطانية قد بذلت قصارى جهدها، أو ربما لم تكن رغبة في ذلك لاكتفائها بحقولها النفطية بمناطق أخرى من الخليج العربي . وحينما لاحت الفرصة للشركات النفطية الأمريكية بدأت تطفو إلى السطح المحاولات البريطانية لتحجيم دور تلك الشركات وعرقلة عمليات استخراج النفط على أيدي أمريكية ، وذلك بمحاولة منافستها تارة ، وبوضع العراقيل أمامها تارة أخرى إلى أن قبض الله الفرصة للمملكة استخراج ثروتها النفطية على يد الشركات الأمريكية ، ثم ذلك في ظل صراع خفي محتدم من قبل بريطانيا ، أخذ شكلاً من أشكال التوافق والتراضي أحياناً كثيرة في الظاهر ، وأحياناً أخرى ينطوي على منقصات وعراقيل لكنها لم تعق تصاعد العلاقات السعودية الأمريكية نحو التمتين . وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الدراسة . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي كما شكلت الوثائق التاريخية والرسائل العلمية العمود الفقري للدراسة بالإضافة إلى المراجع الأخرى.

الكلمات المفتاحية : النفط ، التنافس ، السعودية ، التنقيب ، أمريكا ، بريطانيا ، امتياز ، القوة الناعمة

The British-American Rivalry over Relationship with Saudi Arabia in the Early Years of Oil 1915- 1940

By: Amal Ibrahim Mohamed I dress- King Faisal University- Faculty of Arts - Social Department

Abstract:

This study aims to shed light on the intensification of the British-American rivalry over the Kingdom of Saudi Arabia in the early years of Oil wealth discovery .But the time range of the study covered the period from 1915 the date of Dareen (or Gattiff)Treaty between Saudi Arabia and Britain – This a little bit earlier for historical background reasons- to 1940.within this period the Kingdom of Saudi Arabia started exporting Oil (1938) . The Strategic significance of Saudi Arabia lies in its role as a major player in the Global economy with its promising Oil Wealth . It seems the early prediction of what would happen in the economic balance of the region if the Kingdom obtained oil wealth similar to its counterparts neighboring countries was the reason for the heated completion between the two major powers over who is worthy to be the closet to the Saudis .Of course, this rivalry did not take a violent form , but rather soft power , diplomatic and intelligence work were used in it . Although the British companies working in oil fields got the first opportunities to explore oil in Saudi lands . They did not succeed in extracting it, which aroused a lot of speculation about whether the British have done their best, or maybe they were unwilling to do so ,because they were satisfied with their oil fields in the region When the chance aroused for the American oil companies , the British attempt to limit their role and obstructed oil extraction operations by trying to compete with the at the beginning or putting obstacles at other time until God eliminated the opportunity for the kingdom of Saudi Arabia to extract its oil wealth at the hands of the American companies . It was clear there was a hidden conflict raging by the Britain , which often took the form of consensus on surface , and other times it involved shortcomings and obstacles under the table . Although could not hider the escalation of Saudi-American relationship towards strengthening ,but on the contrary continued stoner till today.

Key words :Oil , rivalry , competition , Saudi Arabia , exploration , American , British , Britain , concession , soft power .

مقدمة :

تكمن أهمية الدراسة في المكانة التي تحتلها المملكة العربية السعودية في تلك المرحلة في المعادلة الإقليمية من ناحية ، والثروة النفطية السعودية الواعدة التي شكلت القاعدة الأساسية في العلاقات الدولية في المنطقة فيما بعد من ناحية أخرى ، وتأثيراتها على مجريات الأحداث وما ترتب عليها من تراجع النفوذ البريطاني وصعود النفوذ الأمريكي في المملكة العربية السعودية بصفة خاصة وعلاقة البلدين الإستراتيجية التي امتدت إلى يومنا هذا . والحديث عن الصراع البريطاني الأمريكي حول المملكة العربية السعودية في بواكير سنوات النفط السعودي متشعب ولا يستقيم دون الحديث عن الشركات العاملة في مجال النفط لاسيما الأمريكية منها باعتبارها الأساس الذي قامت عليه العلاقات السعودية الأمريكية . وقبل هذا وذاك لابد أن نعرض على العلاقات السعودية البريطانية المبكرة بالإشارة إلى التواجد البريطاني ذو الجذور الممتدة تاريخيا منذ فترة مبكرة على امتداد ساحل الخليج العربي ومشياهاته وبعض مناطق شبه الجزيرة العربية وذلك لمعرفة الأجواء العامة التي كانت سائدة والظروف المحيطة بالمنطقة .

العلاقات السعودية البريطانية :

كان أول لقاء بين الملك عبد العزيز وممثل بريطاني هو لقاءه بشكسبير^(١) الوكيل السياسي في الكويت عام 1328هـ/ 1910م، الذي أفضى لهبأنه ينوي إخراج العثمانيين من الإحساء والقطيف لكونهما تابعتين لإسلافه ويستفيد من إيرادهما ويخضع القبائل التي تعث فساداً في المنطقة فيؤمن طرق التجارة والحج و يعقد اتفاقاً مع الحكومة البريطانية تلزم الحكومة البريطانية بمقتضاه بالدفاع بحرياً عن شواطئه ضد الدولة العثمانية، وإنه يرحب بوجود وكيل بريطاني في أحد الموانئ، الأمر الذي يعود بنفع حقيقي على التجارة البريطانية مع داخل البلاد. ولكن لم يستطع شكسبير أن يجيبه على كل هذا إلا بالجواب التقليدي وهو أن مصالح بريطانيا قاصرة على المنطقة الساحلية، غير أن بريطانيا على علاقات طيبة بالدولة العثمانية^(٢). إلا أن الملك عبد العزيز استطاع بعد سنتين من ذلك ضم الإحساء وطرد العثمانيين منها دون مساعدة بريطانيا التي قام وكيلها السياسي في البحرين بزيارة ودية للملك عبد العزيز في العقير^(٣).

عندما اصطفت الدولة العثمانية إلى جانب الألمان عند اندلاع الحرب العالمية الأولى رأى السير برسي كوكس الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الذي عينته بريطانيا عام 1322هـ/ 1904م ليكون قريباً من مجريات الأحداث وليحيط بحكومته بما يقع من أحداث في الجزيرة العربية ، رأى أن يقتنص هذه الفرصة للتفاهم مع الملك عبد العزيز فسارع بمغادرة البصرة لمقابلته لأول مرة حيث تم توقيع أول معاهدة مع بريطانيا عام 1334هـ/ 1915م في جزيرة دارين قبالة القطيف^(٤)، وتعرف بمعاهدة دارين أو القطيف. ونصت المعاهدة على اعتراف بريطانيا بالملك عبد العزيز حاكماً مستقلاً لنجد والإحساء والقطيف والجبيل وملحقتهما ، ومساعدة بريطانيا للملك عبد العزيز ضد أية دولة تعتدي على أراضيه ، كما نصت أيضاً على يتعهد الملك عبد العزيز بأن يتمتع عن كل مخابرة أو اتفاق أو معاهدة مع أية دولة أجنبية ، وفي نفس الوقت يتعهد الملك عبد العزيز بأن يتمتع عن التدخل في أراضي إمارات الخليج العربية التي هي تحت الحماية البريطانية^(٥).

رأى الملك عبد العزيز أن معاهدة دارين مقيدة ولا ترتقي لمستوى طموحاته ولكنها في ذلك الوقت وفرت له عدد من الإيجابيات ، وظل الملك عبد العزيز يسعى للتحرل من هذه الاتفاقية ويتوق لعلاقات

دولية أوسع يشب بها عن الطوق البريطاني فكانت اتفاقية جدة في العام 1927م التي حررتة من قيود معاهدة دارين كما سئى لاحقاً . وسوف نركز على العلاقات السعودية الأمريكية لما لها من علاقة وثيقة بهذا البحث لاسيما فيما يتعلق بدخول الشركات الأمريكية إلى السوق السعودي وعمليات التنقيب عن النفط وما تبعها من أحداث وملابسات خاصة عند نقطة الوصول إلى مرحلة التنافس الأمريكي البريطاني ومحاولات بريطانيا تحجيم دور الولايات المتحدة الأمريكية في الدفع بالاقتصاد السعودي . وخلال الثلاث السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى اتخذ الملك عبد العزيز موقف أقرب ما يكون إلى الحياد بين بريطانيا والدولة العثمانية. لعدة أسباب منها انشغاله بأموره الداخلية، وعدم رغبته في الإقدام على أمر لا يرى فيه فائدة واضحة له، أو يرى أن تفاديه لا يضره. ولم تكن بريطانيا راضية عنه كثيراً باتخاذها ذلك الموقف لكنها أمدته ببعض المساعدات المالية والعسكرية التي طلبها منها، وذلك خوفاً من أن يقوم بأعمال تعرقل مساعي حلفائها في المنطقة⁰.

انتهت الحرب العالمية الأولى وكان من نتائجها أن أصبح نفوذ بريطانيا في المنطقة أعظم من قبل، فقد دخلت تحت نفوذها كل من العراق وشرق الأردن، إضافة إلى مناطق أخرى. وأصبحت بذلك صاحبة الكلمة العليا في تحديد علاقات حكام تلك الأقطار بالملك عبد العزيز⁰.

بعد مرور اثنتي عشرة سنة من توقيع أول معاهدة مع بريطانيا وهي معاهدة دارين (القطيف) التي كانت المملكة العربية السعودية تضيق ذرعاً بضغوطها على الرغم من تجاهل الملك عبد العزيز لها في كثير من المواقف. ودارت مفاوضات في وادي العقيق بالقرب من المدينة المنورة، لوضع أسس عملية لمعاهدة جديدة اكتملت بوصول بعثة برئاسة الجنرال كلايتون إلى جدة⁰، تمخضت المفاوضات عن معاهدة جدة عام 1345هـ/ 1927م، والتي اعترفت بريطانيا بموجبها بأن الملك عبد العزيز سلطاناً على الحجاز ونجد وملحقاته، وقد ألغت معاهدة جدة ما تضمنه معاهدة العقير. ونتيجة لهذه المعاهدة أقيمت علاقات بين الحكومة السعودية والبريطانية على أسس جديدة، من الصداقة وحسن التفاهم ومعاملة الند للند⁰.

لم تستمر العلاقات السعودية البريطانية على مر الأيام كما كانت تبغتي بريطانيا بل شابها تراجع كبير ولعل من أهم الأسباب هي سياسة الجشع البريطاني والصلف والغرور وزع الفتى، مما جعل الملك عبد العزيز يتجه نحو خلق نوع من التوازن بإيجاد منافس قوي لها، دون أن يعاديه أو يستفزها بصورة قد تجلب له المتاعب، وكانت خطوة ضم الإحساء بواسطة الملك عبد العزيز عام 1331هـ/ 1913م من الأحداث والمتغيرات السياسية في المنطقة التي فاجأت بريطانيا كما فاجأت غيرها، فوجدت بريطانيا الملك عبد العزيز يشاطئها على سواحل الخليج بحوالي 300 ميل، فهتت بريطانيا كأنها نزعت الإحساء عنها لا عن الدولة العثمانية، وخشيت أن يطالب الملك عبد العزيز ببقية مشيخات الخليج الأخرى وهي أئمن ما تملكه بريطانيا في هذه المنطقة. واضطرت بريطانيا لاحقاً لحماية نفسها بترسيم الحدود ومحاولة حصر الملك عبد العزيز بين ضفاف صحاريه وهي لا تعلم أنها كفته شرها وأن بقعته هذه ستصبح من أغنى بقاع العالم .

لم يكن الملك عبد العزيز غافلاً عن الأطماع البريطانية في المنطقة العربية ككل والخليج العربي والجزيرة العربية بصفة خاصة، فلذلك عمل على إبعاد نفسه عن الصراع الدائر في المنطقة، فلعب لعبة سياسية زكية حيث كان يظهر الصداقة لبريطانيا ويعترف في الوقت ذاته بالسيادة العثمانية من جهة أخرى

ويقبل المعونة البريطانية مالا وسلاحا ، ويعتذر عن محاربة الدولة العثمانية لأمر سياسي داخلي ، وفي نفس الوقت لم يعد يعارض ثورة الحسين على الدولة العثمانية في سنة 1916م التي حرضه عليها البريطانيون ولكنه لم يرضى لنفسه بالسير في ركابها .

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كان الملك عبد العزيز قد وجد نفسه محاصرا من قبل بريطانيا في اليمن وحضرموت وبعض مشيخات الخليج باستثناء الإحساء التي خضعت له ، وكذلك شرق الأردن حيث الأمير عبد الله بن الحسين وأخيه الأمير فيصل في العراق . ، وبقي الحجاز في قبضة الحسين ، فكان على الملك عبد العزيز أن يفكر في وسيلة لاختراق هذا الحصار . وحتى تلك اللحظات لم يكن هنالك أي دور للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية إلا محاولات بعض التجار دخول السوق العربية إلى جانب الشركات البريطانية التي لم تسمح لهم بأي منافسة لها ، فبدأ الأمريكيان يظهران سخطهم من تنكر بريطانيا لفضلهم عليها بتزويدها بالنفط أثناء الحرب العالمية الأولى مما كان له أكبر الأثر في انتصار الحلفاء . وبناءا على معطيات أخرى إضافية أدرك الأمريكيان لاحقا أن البريطانيين يشكلون العائق الوحيد لامتدادهم التجاري في مناطق الشرق الأوسط وخاصة الخليج⁽⁸⁾ .

بدأت بريطانيا تتباهى وتعلو صيحات المسئولين فيها عام 1919م بسيطرتهم على مصادر النفط في العالم ، مما استفز الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد عقد بريطانيا معاهداتها مع مشيخات الخليج من أجل أن تحول دون وصول الولايات المتحدة لحقول النفط في المنطقة . فعندما علمت أمريكا بإنشاء بريطانيا وزارة دائمة للنفط في تكتم تام ، هنا بدأت الولايات المتحدة المطالبة بالسماح لشركاتها بالعمل في فلسطين والعراق وطالبت بسياسة الباب المفتوح ، وبالتأكيد كان رد بريطانيا الرفض لمطالب أمريكا ، وعزمت منع تسرب شركات النفط الأمريكية إلى مناطق نفوذها . إلا أنه وبمزيد من الضغط من قبل الولايات المتحدة وافقت بريطانيا على السماح للشركات الأمريكية بالحصول على نسبة كبيرة من امتيازات واستغلال نفط العراق .

في هذه الآونة كان الملك عبد العزيز قد أحكم قبضته على الحجاز مما أحدث تغييرا في موازين القوة في المنطقة وشكل عقبة كاداء في وجه تمدد النفوذ البريطاني في وسط شبه الجزيرة العربية ، ولكنه في نفس الوقت كان يتفادى الاصطدام بها⁽⁹⁾ . وبمرور الأيام ازداد الملك عبد العزيز نفورا من البريطانيين خاصة في الفترة من 1932-1938م ، وعزف عن مجازاة السياسة البريطانية خلافا لما لسياسته التقليدية ، لاسيما مما كان يجده من المندوبين البريطانيين من صلف وغرور ، واضعا في اعتباره ما حدث للدولة العثمانين وللشريف حسين من قبل السياسة البريطانية ومواقفها المتقلبة ووعودها الزائفة ، فأخذ يفكر ألف مرة حتى لا يقود بلاده إلى نفس المصير خاصة وأن بؤادر الاهتمامات الأمريكية بدأت تلوح في الأفق بتحركات التجار الأمريكيان الأمر الذي لم يكن غائبا عن ذهن السياسة البريطانية رغم أنها لم تكن راغبة في الدخول في أي استثمارات نفطية جديدة ، هذا بالإضافة إلى تقارير المفوض البريطاني في جدة المستر ريان الذي حكمت بالإعدام على النفط السعودي ، وما كان دخول الشركات البريطانية منافسة عطاءات امتياز النفط في السعودية إلا من باب التعطيل والمشاكسة ومحاولة لمنع الشركات الأمريكية من الدخول إلى المنطقة . ومن ثم لاحت تبشير النفط السعودي بتوقيع الامتياز مع الشركات الأمريكية في 1933م ، والتي قبلت شروط الامتياز بنفس

الشروط التي رفضتها الشركات البريطانية مما أدى دخول المنطقة مرحلة جديدة وعصر جديد ألا وهو عصر النفط وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وجها إلى وجهة أمام بريطانيا في الساحة السعودية بعد أن نفخت أمريكا غبار عزلتها السياسية التي فرضت على نفسها بعد الحرب العالمية الأولى وبذلك يصبح النفط السعودي يمثل العامل الأول في تدهور العلاقات السعودية البريطانية⁽¹⁰⁾. وتبعاً لذلك ظهرت أولى مراحل التوتر في العلاقات الأمريكية البريطانية بسبب النفط وبدأت تضغط الولايات المتحدة باتجاه حصولها على قسط من امتيازاته، مما اضطر بريطانيا وفرنسا في عام 1922م أن يتنازلا ع حصتين متساويتين لكل منهما في أولى شركات النفط العاملة في المنطقة العربية وهي شركة نفط العراق (IPC) والتي كانت تسمى باسم شركة النفط التركية (TPC)، ولكن حتى ذلك الوقت كان ظهور الأمريكان في المنطقة ضعيفا إلى أن حانت الفترة ما بين 1922-1928م حين حدثت حاثتين مهمتين كان لهما تأثير كبير على مستقبل النفط في المنطقة، أولهما عندما أعلنت أمريكا سياسة الباب المفتوح في صناعة النفط ويعني ذلك حق أمريكا في عقد الامتيازات في صناعة النفط في الشرق الأوسط كغيرها من الدول. وثانيهما فيما يتعلق باتفاقية الخط الأحمر (Red Line Agreement) عام 1928م والتي حددت المنطقة التي لا يجوز للشركات الإنجليزية والفرنسية صاحبة امتياز نفط العراق أن تقوم بالتنقيب فيها إلا بعد موافقة الشركات جميعا، وبذلك أغلقت الباب المفتوح أمام تدخل الشركات النفطية الأخرى، والحكومات المحلية والأجنبية مما خلق جو من التوتر السياسي والاقتصادي في المنطقة، وقد شملت المناطق شبه الجزيرة العربية جميعها ماعدا الكويت، كما استثنى أراضي إيران وفلسطين والأردن، وهذه من الأمور التي تدعو للاستغراب والتعجب⁽¹¹⁾، الجدير بالذكر أن بدايات التنقيب عن النفط كانت على أيدي أفراد من الأغنياء وليس على أيدي شركات، وإن أبرزهم في تلك الفترة كولينيكيان ألأرمني، وهولمز النيوزيلندي الذي ارتبط اسمه بنفط الكويت ثم نفط المملكة العربية السعودية، وقد حاول الأخير الاتصال بالملك عبد العزيز وحصل على امتياز للنفط عام 1923م وألغى الامتياز نهائيا بعد أقل من أربع سنوات في عام 1928م بسبب إهمال الشركة وقلة إمكانياتها المادية، إلى جانب عدم اقتناعها بوجود النفط في المملكة، وبالتالي لم يستطع إقناع الشركات الأخرى بمساعدته ومشاركته مما أخر استغلال النفط في المنطقة، ولعل نصيحة الملك عبد العزيز لهولمز بالكف عن العمل دفعه إلى البحرين حيث نجح في بيع امتيازاته لشركة سوكال (SOCAL) الأمريكية والذي هي خارج اتفاقية الخط الأحمر. ورغم ما قدم الخبراء الأمريكيان من دراسات مشجعة تدل على وجود النفط في المملكة بتشجيع من الملك عبد العزيز الذي كان يمر بأزمة اقتصادية حينها، فإن أحد لم يجرؤ على تبني هذه المشاريع إلا بعد اكتشاف النفط في البحرين، وهنا اقتربت أنظار الشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات الأمريكية وأصبحت أرض شرقي المملكة العربية السعودية في دائرة الباحثين عن النفط خارج أراضيهم.

إن تأخر اكتشاف النفط في المملكة ربما يعود إلى عوامل سياسية بالإضافة إلى الضائقة المالية العالمية وتمسك بريطانيا بالسواحل الخليجية الواقعة تحت سيطرتها واكتفاءها استثماراتها النفطية في إيران، كما أن السوق النفطية العالمية ربما لم تكن قادرة على استيعاب المزيد من الأسواق الجديدة. ومن الواضح أن شركة سوكال (استاندرد أويل أوف كاليفورنيا، لم تستطع السير قدما في أعمالها، وخاصة أنها لا تملك الخبرة في عمليات التسويق التي تميزت بها شركة تكساس أو (تكساكو TEXACO) والتي تمتلك منافذ للتصريف في

الأسواق الهندية فلجأت سوكال عام 1936م إلى تكساكو ومنحتها 50% من امتياز نفط السعودية . واختلف المؤرخون حول نسب خصص الشركات التي انضمت إلى سوكال فبعضهم يقول أن نسبة استاندرد أويل وتكساس واستاندرد أويل أوف نيوجرسي 30% لكل منهم بينما حصه سكوني موبل أويل 10% ، وقد انضمت الشركات للشركة الأصلية صاحبة الامتياز الأول ، وأصبح أرامكو (ARAMCO) هو الاسم الجديد للشركة الجديدة منذ 1944/1/31م (1336/3/26هـ)⁽¹²⁾ .

العلاقات السعودية الأمريكية:

تعرف الملك عبد العزيز على الأمريكيان عن كثب منذ فترة مبكرة تعود إلى العام 1911م ، ولكن هذه المعرفة كانت ذات طابع إنساني بحث حيث كان من أوائل الأمريكيان الذين قابلهم الملك عبد العزيز أفراد البعثة الطبية المسيحية التي اتخذت من البحرين مقرا لها ، وتتبع للكنيسة الإصلاحية في أمريكا وقد استعان بهم الملك عبد العزيز في علاج جنوده كما قاموا أيضا بمعالجة الملك عبد العزيز ووالده المسن الأمام عبد الرحمن ، واستمرت هذا التعامل مروراً بالعام 1923م حيث أجرت البعثة الطبية عددا من العمليات الجراحية في المملكة . وكان طبيب هذه البعثة الدكتور أديم طيب المعشر يجيد اللغة العربية مما خلق علاقة ودية بينه وبين الملك عبد العزيز مما كان لها الأثر الطيب في نفس الملك والإعجاب بإنسانية الدكتور أديم فدفعه ذلك في عام 1936م أن يطلب من شركة سوكال زيادة إمكانيات الخدمات الطبية للكنيسة الإصلاحية وتوسيعها وذلك بعد أن بدأت هذه الشركة أعمالها في المنطقة الشرقية وبالفعل أكمل الدكتور أديم إنشاء وحدته الطبية هناك⁽¹³⁾ .

اعترفت عدد من الدول الأوروبية بسلطة الملك عبد العزيز مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي وهولندا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ترددت في حذو تلك الدول في ذلك الوقت . وفي 28 سبتمبر 1928م قام وزير الخارجية السعودي فؤاد حمزة بالاتصال بالمفوضية الأمريكية في القاهرة يحثها على الاعتراف بالمملكة الجديدة في الجزيرة العربية ولكنها رفضت حينها معللة ذلك بأن الوقت غير مناسب لإقامة علاقات دبلوماسية في الوقت الراهن ولكن سوف يؤخذ الطلب بعين الاعتبار مستقبلا⁽¹⁴⁾ .

سعى سنت جون فليبي* مستشار الملك عبد العزيز الشخصي إلى تطوير العلاقات السعودية الأمريكية حيث كان مقتنعا بأن هذه العلاقات لن تتطور إلا إذا قامت على أسستجارية ، فبدأ فليبي مراسلات مع المفوضية الأمريكية في عدن لجلب الشركات الأمريكية للاستثمار في المملكة وشرح حالة الاستقرار التي تسود البلاد مما يتيح فرص كبيرة للحصول على امتيازات مغرية وفرص نجاح أكبر ، ولم ينس فليبي أن يكرر الطلب السعودي بالاعتراف الأمريكي بالمملكة . مناشدا القنصل الأمريكي إذا كان بإمكانه فعل شيئا بهذا الصدد مذكرا إياه بأن بلاده الولايات المتحدة الأمريكية هي الرائدة الأولى في المجالات التجارية بفعل صناعة السيارات دون منافسة . واصل فليبي مساعيه وكثف اتصالاته بالأمريكان فالتقى لاحقا بالقنصل الأمريكي في القاهرة حاثا إياه أيضا بإقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية . وفي رسالة أخرى للوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة المستر وادروث أشار فليبي إلى بعض الأمور التي يعتقد من شأنها المساعدة في استئناف المفاوضات السعودية الأمريكية ومنها اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسلام العالمي مما يشجع على إقامة علاقات ودية مع الجميع ، كما ذكره بأن بريطانيا قد قامت برفع درجة تمثيلها الدبلوماسي في المملكة

إلى الدرجة الكاملة ، كما ستفعل غيرها كثير من الدول بقرائن الأحوال . معبرا فليبي عن دهشته من ازدياد العلاقات التجارية بين البلدين في السنوات القليلة الماضية بشكل ملحوظ فمن المستغرب ألا يكون هنالك تفويض دبلوماسي أمريكي لدى المملكة ⁽¹⁵⁾ .

في يناير 1930م نصح القنصل الأمريكي في القاهرة وزارة خارجيته بضرورة اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة مملكة نجد والحجاز وإقامة علاقات دبلوماسية معها . ويبدو أن القنصل الأمريكي كان يعتقد بوجوب توقيع معاهدة صداقة بسيطة بين الطرفين والتي يترتب عليها تمثيل دبلوماسي بمستوى قنصل ، إلا أن وزارة خارجيته قد ردت عليه بأن العلاقات بين البلدين ستقتصر على الجانب الاقتصادي فقط . وتشير بعض المصادر أن فليبي قد أشار على الملك عبد العزيز بوقف استيراد السيارات من الشركات الأمريكية وربما يكون هذا واحد من الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في مسألة العلاقات مع السعودية .

من الملاحظ أن تطور العلاقات السعودية الأمريكية كان بطيئا في بادئ الأمر حتى خواتيم الثلاثينات ثم أخذ في التصاعد بوتيرة سريعة فيما بعد . ولعل من الأسباب التي أدت إلى ذلك خروج الولايات المتحدة من عزلتها إضافة إلى الضغط الذي تعرضت له حكومة الولايات المتحدة من رجالات النفط والشركات الأمريكية باتجاه إقامة علاقات أمريكية سعودية ، وكانت الهوة واسعة بينهم وبين صانعي السياسة الأمريكية في الرغبة في إقامة تلك العلاقات حيث لا يجد الأخيرين في أنفسهم أي ميول أكيدة تجاه ذلك الأمر وأن المصالح الأمريكية لم تبلغ مد يستحق إقامة علاقات دبلوماسية على الأقل حتى ذلك الوقت من شهر مايو 1937م . وعموما فقد بدأ التطور الإيجابي في اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط السعودي في عامي 1938/1939م مما حفز المدراء التنفيذيين لشركات النفط على بذل مزيد من الضغوطات على حكومتهم لاتخاذ خطوات جادة . فإن اكتشاف النفط بكميات تجارية في عام 1938م ، والإضافات التي تمت لصالح شركة كاليفورنيا العربية للزيت (كاسوك أي كاليفورنيا إريببانا ستاندر داويلكومبني Arabian Standard Oil Company) لمزيد من امتيازات التنقيب عن النفط في مايو 1939م ، والتطور الذي حدث في الاستثمارات الأخرى ذات العلاقة بصناعة النفط كل هذه المتغيرات جعلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تفكر بجدية في حماية هذه المكتسبات المتزايدة ⁽¹⁶⁾ . وبناء على تلك المستجدات وبناء على توصية من إدارته صادق الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في 30 يونيو 1939م على تكليف الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة المستر جرج بيرت فش كوزير مفوض غير مقيم لدى المملكة العربية السعودية ، والذي قدم أوراق اعتماده للملك عبد العزيز في 4 فبراير 1940م . ورغم تلك الخطوة يبدو أنه حتى تلك اللحظة لم تكن الولايات المتحدة مهتمة كثيرا بتلك الخطوة التي اتخذتها ، وقد اتضح ذلك إبان الأزمة الاقتصادية التي واجهت المملكة في تلك الفترة حيث وجد رجالات النفط الأمريكيان أنفسهم مضطرين كأفراد وشركات لإقناع حكومة الولايات المتحدة لتكون أكثر إيجابية واهتماما بشبه الجزيرة العربية . وقدم موفيت اقتراح للرئيس الأمريكي روزفلت تقديم مساعدات مباشرة للمملكة وحث الرئيس بأن المملكة تواجه خطر الإنهيار إن لم تتلق الدعم ولن تستطع مواجهة حالة الطوارئ هذه ، كما قدم أيضا المستر تويتشل مهندس التعدين الأمريكي الذي كان يعمل في مناجم المملكة بنفس المقترح بالإضافة إلى طلب الملك عبد العزيز منه حث الولايات المتحدة

الأمريكية إرسال بعثة زراعية أمريكية لدراسة جدوى تنمية الموارد الزراعية والمائية في نجد⁽¹⁷⁾ . وبهذه الخطوة كانت قد بدأت المسيرة الفعلية في اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية وانغماس الشركات الأمريكية في حقوله والاستثمار في مشتقاته. وفي فيما يتعلق بقصة اكتشاف البترول ، كان فليبي قد حث الدبلوماسي الأمريكي السابق ورجل الأعمال تشارلز على زيارته في منزله الخاص بالحجاز وأشار إلى وصول الملك إلى جدة في خلال فبراير 1930م وستكون تلك فرصة عظيمة للنقاش والتداول مع العاهل السعودي في جميع القضايا الاقتصادية التي تهم البلاد فقبل كراين الدعوة ، وعند وصوله جدة ناقش كراين مع الملك عبد العزيز الكثير من الأمور الاقتصادية ووافق على إرسال مهندس تعدين مؤهل للتحقق من الموارد المعدنية في البلاد على أن يتكفل الملك عبد العزيز بكافة نفقات التنقل ووسائل تسهيل العمل ، على أن يقوم كراين بتكليف المهندس كارل تويتشيل الذي كان يعمل لديه مهندسا للتعدين ومسح الآبار الارتوازية في اليمن . وفي غضون أسابيع قليلة أي في 15 أبريل 1931م وصل تويتشيل وبدأ تجواله بصحبة خالد القرني مستشار الملك عبد العزيز بحثا عن مصادر المياه الجوفية في مدينة جدة وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى في شمال غرب البلاد . وللأسف كان تقريره مخيبا للآمال . ولكن كخطوة لاحقة تم الاقتراح على تويتشيل إجراء مسح جيولوجي للموارد الطبيعية في الجزء الشرقي من المملكة . وفي يناير 1932 م كان تويتشيل قد حصل على رشوات نفطية تؤكد وجود البترول . ويشير بعض المؤرخون إلى أن تويتشيل في الحقيقة لم يعثر على رشوات نفطية واضحة ولكنه استنتج في تقريره أن المنطقة التي قام بالمسح فيها شبيهة جيولوجيا بالبحرين من حيث الشكل والتكوين مما يعزز فرضية وجود النفط . لذلك غادر فوراً إلى الولايات المتحدة بطلب من الملك عبد العزيز للعثور على شركة أمريكية لاستكشاف النفط في المملكة . وعند وصوله إلى أمريكا تواصل أولاً مع شركة تكساس أويل التي اقترح عليه مسؤوليها الاتصال ببرنامج تنمية الشرق الأدنى وكذلك شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، فكانت الأولى غير راغبة بسبب توقيعها على اتفاقية الخط الأحمر⁽¹⁸⁾ ، بينما أظهرت شركة سوكالالا اهتمام بتولي عمليات التنقيب خاصة وأن الشركة كانت لديها امتيازات نفطية بالبحرين مما شجعها على قبول العرض للحصول على امتياز آخر بالمملكة العربية السعودية . عقب ذلك تلقى فليبي في 26 مايو 1932م رسالة من القنصل الأمريكي العام بلندن وحينها كان فليبي موجوداً بلندن وطلب منه مقابلة فرانسيس لوميس وزير الخارجية الأسبق بالإقامة ويعمل حينها مستشاراً لشركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا الذي عبر فيما لفليبي عن رغبته في الحصول على امتياز النفط بالمملكة ، ونظراً للوضع الاقتصادي الذي يعلمه فليبي جيد أخبره بأن الحصول على هذا الأمر يحتاج إلى كثير من الترتيبات والتضحيات الصعبة إلا أنه أعرب له عن سعادته في المساعدة . وبدا واضحاً أن فليبي كان يرغب في مساعدة صديقه الملك عبد العزيز في تجاوز الضائقة المالية من خلال إبلاغ لوميس أن الطريقة الوحيدة للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في المملكة هي الموافقة على شرط الدفع الفوري والمقدم لمبلغ 100,000 جنيه استرليني . وفي يناير 1933م قرر المسؤولون في سوكال إرسال ممثلهم لويد هاملتون لإجراء مفاوضات بشأن اتفاق النفط وكان بصحبته المهندس الجيولوجي تويتشيل كمستشار تقني . كان فليبي في هذه الآونة وقبل وصول الأمريكيان للتفاوض ، ورفع سقف المنافسة بين شركات النفط وجعل الامتياز أكثر ربحية لصالح المملكة ، قام بتسريب التطورات الجديدة المتعلقة بالنفط السعودي للوزير البريطاني في جدة ، وكذلك لصديق له يعمل في شركة

النفط الإنجلو- فارسية ، وأفادهم بأن لدى الأمريكيان مخططات للحصول على النفط السعودي وأن على الشركات البريطانية أن تشارك في المنافسة فلذلك وبمجرد وصول هذه المعلومات للبريطانيين أرسلوا ممثلهم على الفور إلى المملكة وهما المستر لونجرج عن شركة النفط العراقية (IPC) والمستر فرانك هولمز ممثلاً عن النقابة الشرقية . وبدأ التداول والمفاوضات الفعلية بوصول ممثلي شركة سوكال (SOCAL) المستر هاملتون والمستر تويتشيل إلى جدة في 15 فبراير 1933م لمقابلة السيد عبد الله السليمان وزير المالية السعودي كممثل للملك عبد العزيز والمستر فليبي المستشار الشخصي للملك . وتشير بعض المصادر أن ممثلي بعض الشركات لم يكونوا جادين في سعيهم نحو الحصول على امتيازات النفط ربما بسبب أن الحكومة كانت قد اشترطت دفع مبلغ 100,000 جنيه إسترليني كشرط لدخول المزاد فغادر هولمز بعد يومين فقط وقد رجحت المصادر بأن اسبب الآخر في انسحاب هولمز هو أن فليبي ذكره بأن عليه متأخرات مستحقة للملك عبد العزيز تبلغ 6000 جنيه عن إيجاره السنوي للفترة من 1923-1927م عندما كان قد أبرم اتفاقية نفطية سابقة مع المملكة انسحبت عنها شركته عندما فشلت في العثور على النفط وقيل حينها أن المستر برسي كوكس قد حذر الملك عبد العزيز من أنشطته إلا أنه تمكن من الحصول على ذلك الامتياز قصير الأجل الذي كان مصيره الفشل ، ومن ثم بقي إثنان من المتنافسين على الساحة هما لونجرج عن نفط العراق وهاملتون تويتشيل عن سوكال، ولكن رفضت شركة نفط العراق رفع عرضها عن 5000 دولاراً مما رجح كفة سوكال ولكن الملك عبد العزيز قد أصر على المبلغ المشروط لدخول المزاد ورفض عرض الشركة الأمريكية إلا أن فليبي قدم حلاً وسطاً بين الطرفين بأن يدفع هاملتون هولمز مبلغ 500,000 جنيه من الذهب فقبل وزير مالية المملكة السيد عبد الله السليمان هذه التسوية وأقدم على التوقيع نيابة عن الملك عبد العزيز ووقع المستر هولمز عن شركة سوكال وكان ذلك في 29 مايو 1933م على أن تستمر الاتفاقية لمدة ستين عاماً⁽¹⁹⁾ . ويدور جدل حول خسارة بقية الشركات عطاء امتياز النفط السعودي فيقال أن فليبي وراء ذلك بميله إلى الولايات المتحدة التي يعتقد فليبي بأنها دولة معادية للإمبريالية وغير معنية بأي شيء آخر سوى الأعمال التجارية على عكس الحكومة البريطانية التي كانت حريصة على توليها مسؤولية المنطقة من استثمار مواردها الطبيعية فقط . وفي حقيقة الأمر أن الملك عبد العزيز نفسه كان يميل للتعامل في مجال النفط مع الشركات الأمريكية وكان رأيه أيضاً أن الأمريكيان يفصلون بين التجارة والسياسة ، وقد أورد خير الدين الزركلي في كتابه شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ما يفيد بأن الغبطة والسرور قد عمت البلاط الملكي بفوز الشركة الأمريكية بامتياز النفط⁽²⁰⁾ . وأفاد لونجرج فيما بعد أن شركة نفط العراق لم تكن جادة وبطيئة في تحركها وتوقفت بإصرار على عرضها الأول ولم تتحدث عن أي عملة أخرى سوى الروبية الهندية . ولكن الراجح أن البريطانيين كان يسيطر عليهم تفكيرهم عدم وجود النفط في المملكة العربية السعودية فلذلك صعب عليهم دفع المبلغ المقترح كشرط لدخول المناقصة واكتفت كما يبدو بتواجدها في العراق وما حصلت عليه من نفط يحقق لها أرباحاً طائلة ، هذا وقد اتهم فليبي بالخيانة لبلده متجاهلين بذلك الثقة والأمانة التي وضعها الملك عبد العزيز لفليبي في عاتقه . وبناءً على هذا الامتياز التي حصلت عليه الشركة الأمريكية فقد عجلت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح المفاوضات الدبلوماسية مع الملك عبد العزيز من أجل إقامة مفوضية لها في جدة لتأمين مصالحها النفطية عندما أدركت أن المملكة السعودية تمتلك الموارد الزاخرة من النفط في قلب الجزيرة العربية⁽²¹⁾ .

احتدام التنافس البريطاني الأمريكي :

لم تعترض بريطانيا على الجهود الرامية إلى تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم الدعم اللازم إلى المملكة العربية السعودية عندما علمت بها، بل حاول البريطانيون أنفسهم تشجيع أي توجه من الحكومة الأمريكية في ذلك الاتجاه ويبدو ذلك بسبب الحاجة إلى التعاون الأمريكي في الشرق الأوسط بشكل عام والمملكة بشكل خاص. وجد اقترح المستر تيفيلباتر الوزير المستشار بالسفارة البريطانية في واشنطن في يوليو 1941 أن تمنح الحكومة الأمريكية قرضا للمملكة العربية السعودية لجعل الملك يدرك مقدار الصداقة بين البريطانيين والأمريكان. ولكن بالمقابل أصدر الرئيس الأمريكي روزفلت تعليماته إلى وزارة الخارجية بإبلاغ البريطانيين بأنه يأمل أن تتولى بريطانيا رعاية المملكة فالأمر بالنسبة لنا غير وارد في الوقت الراهن، هذا رغم اعتراض الدبلوماسيين الأمريكيين في الشرق الأوسط على تلك الخطوة. ولكن على الصعيد الداخلي فقد توافق المسؤولون الأمريكيون مع مواقف الرئيس الأمريكي، مما يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تعتبر المملكة العربية السعودية تقع في منطقة المصالح البريطانية أكثر بكثير عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها تقرر عدم تقديم أي دعم مادي مباشر للمملكة وتضع المهمة على عاتق الحكومة البريطانية، الأمر الذي ولد مزيد من الخوف والشك في نفوس مسؤولي النفط الأمريكيين، فعلى سبيل المثال فقد أخبر المستر فريد ديفيرمن شركة كاسوك وزارة الخارجية الأمريكية أن الشركة سوف تقدم مزيدا من القروض المالية للمملكة للسنة التالية خاصة وأن شركته تريد أن تتجنب أن يكون البريطانيين هم مصدر الدخل الوحيد الداعم للملك عبد العزيز وقد تقود هذه الخطوة إلى نوع من المقايضات وعليه نستطيع القول انه حتى نهاية العام 1942 لم تبلغ العلاقات السعودية الأمريكية درجة استحواذ اهتمام الأمريكيين مقارنة مع العلاقات البريطانية السعودية على الرغم من تعيين المستر جيمس موس قنصلا مقيما في جدة في الأول من مايو 1942م وكذلك وصول البعثة الزراعية الأمريكية في العاشر من نفس العام⁽²²⁾.

كانت الحكومة البريطانية تتوجس خيفة وتستشعر خطر المنافسة الأمريكية لها في رحاب المملكة العربية السعودية التي تعتقد أنها حصرا عليها وإن أخفت ذلك، ولكن أن هذا التوجس قد بدا واضحا من خلال المراسلات السرية لممثليها سواء كان في المملكة العربية السعودية أو في المنطقة بصورة عامة كما سلاحظ فيما بعد.

اقترحت الحكومة البريطانية عبر سفارتها في واشنطن التي أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية بضرورة تخفيض الولايات المتحدة من مساهماتها في دعم المملكة لا سيما وأن وضع عائدات المملكة من إيرادات قد بدأ في التحسن وأن قيمة الدعم المقدم للمملكة أن يتساوى مع حصة بريطانيا بالنسبة المقترحة 5%) (50%) كما يجب أن يكون الدعم في مجالات وبرامج مختلفة وليس نقديا. وقد تم الاتفاق بين لندن وواشنطن على مبلغ مشترك في عام 1945م بما يعادل 2,5 مليون جنيه إسترليني، وقررت بريطانيا ألا يكون دعمها مالي أو استهلاكي بل في شكل خدمات ومشورة فنية وقد أبلغت بريطانيا المملكة بذلك حتى لا يكون هنالك سوء فهم أو يفسر بأن ذلك سوء نية من بريطانيا⁽²³⁾.

على الرغم من الاتفاق الظاهر بين البريطانيين والأمريكان حول شكل علاقة كل منهما مع المملكة إلا أن المخاوف الأمريكية من خطورة التأثير البريطاني على المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية

قد بدا ظاهراً في تمدد القروض الأمريكية للمملكة في بداية عام 1943م مما جعل بريطانيا تتصرف برد فعل وتخطر الملك عبد العزيز في أبريل من نفس العام بأن طلبات الإمدادات العسكرية يجب أن تمر عبر لندن وصدرت تعليمات عاجلة إلى موس لإخطار الوزير المفوض البريطاني بجدة بهذا الأمر . ومن هنا بدأ الصراع يسفر عن وجهه على أعلى مستوى في أوائل العام 1944م عندما أبرق الرئيس الأمريكي روزفلت رئيس الوزراء البريطاني حول ضرورة عقد لقاء مشترك بينهما حول النفط لاسيما وأن هنالك شائعات بأن البريطانيين يتطلعون إلى احتياطات النفط الأمريكية في المملكة وبدوره رد تشرشل على برقية روزفلت ببرقية في 20 فبراير 1944م بأن هناك مخاوف في بعض الأوساط هنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتملكها الرغبة في حرماننا من أصولنا النفطية في الشرق الأوسط . لم يتأخر رد الرئيس الأمريكي على ذلك فبعد يومين فقط أبرق إلى تشرشل يخبره بأنه قلق بشأن شائعة أن البريطانيين يرغبون في الاستيلاء على احتياطاتنا النفطية في المملكة العربية السعودية . كشفت تلك المراسلات بين الجانبين إلى الحاجة الملحة لإجراء مناقشات حول نفط الشرق الأوسط على مستوى مجلس الوزراء والتي عازمت الحكومتان على عقدها بأسرع وقت ممكن ⁽²⁴⁾ .

ومن الأمور التي كانت تعتبر من منقصات العلاقات السعودية البريطانية خطة جوردون لإصلاح النظام المالي للحكومة السعودية ، ومن ناحية أخرى تعتبر أيضاً جوهر الخلاف الذي أدى إلى تدهور العلاقات الأمريكية البريطانية حول المملكة في ذلك الوقت . وساعد في ظهوره إلى السطح أهمية وجود عملة سعودية وتصادد العجز في الموازنة السعودية رغم ازدياد المساعدات والإعانات . حذر أحد المسؤولين البريطانيين في تقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية بأنه على الحكومة السعودية تخفيض إنفاقها وفق حدود دخلها وإلا فستكون العواقب وخيمة واقترح الوزير البريطاني ضرورة نصح السعوديين باتخاذ تدابير لإعادة تنظيم مواردهم المالية واقتصادهم وتجنب خلق أزمة ينشأ عنها تخفيض الدعم والإعانات بصورة فورية . وعموماً فقد أوصلت أفكار واقتراحات جوردون الصراع البريطاني الأمريكية إلى نقطة مباشرة دون مواربة حيث أبلغ موس وزارة الخارجية الأمريكية في تقرير له بتاريخ 30 مارس 1944م بأن جوردون يحاول بسط النفوذ البريطاني على المملكة العربية السعودية عن طريق فرض سيطرتها على نظامها الاقتصادي إذ تجلت تلك الرؤية في محاولته إقناع الملك عبد العزيز بقبول مستشار اقتصادي بريطاني وربما مستشاراً للنفط ، وأن جوردون يتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة ، كما أنه تسبب في عزل المدير السعودي للمناجم والأشغال العامة الذي كان يدافع عن توثيق عرى العلاقات السعودية الأمريكية . أخذت واشنطن مخاوف موس بجدية تامة ، فكتبت وزارة الخارجية في 3 أبريل إلى المفوضية الأمريكية في جدة تطلب إبقاءها على اطلاع دائم على أنشطة جوردون وأكدت لموس بأنها ستتخذ الخطوات المناسبة لحماية المصالح الحيوية في المملكة العربية السعودية . ومن ثم قدم وزير الخارجية الأمريكية السيد كوردي لهاك مذكرة من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا لرئيس الولايات المتحدة في أبريل 1944م تقترح فيها أنه أصبح من الضروري منح فرص إضافية للمساعدات المالية والاقتصادية للمملكة من أجل ضمان الحماية الكافية للمصالح الوطنية الأمريكية الحيوية من الموارد البترولية العظيمة لذلك البلد، وأن مشاركة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم المملكة يجب أن تكون على الأقل بدرجة المساواة الشاملة مع بريطانيا من أجل تفادي أي خطر بريطاني على المصالح الأمريكية . وفي خضم هذه الأجواء المشحونة كانت الاستعدادات تجري في لندن على قدم وساق لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بهذه المسألة ⁽²⁵⁾ .

جاء في مذكرة قدمتها وزارة الخارجية البريطانية إلى الشركة الشرقية البريطانية ، إن النفوذ الأمريكي في المملكة سوف يزداد مقارنة بالنفوذ البريطاني ومن المحتمل إن كان عاجلاً أم آجلاً فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح القوة الأجنبية الوحيدة الأكثر اهتماماً بشؤون المملكة العربية السعودية، وعلى ضوء ذلك فقد تم اعتبار أن هذه المرحلة فترة انتقالية يجب أن تمر دون أوجاع.

توصل الطرفان المتنازعان الأمريكي والبريطاني حول مصالحهما في المملكة إلى قنوات مفادها تيقن الولايات المتحدة الأمريكية بأن شكها حول النوايا البريطانية في محله، وأنها تريد إقصائها بتقديم المستشارين والعسكريين والماليين. ومن ناحية أخرى فإن الانطباع البريطاني الذي تأكد لها أن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح القوة الأجنبية ذات المصلحة التجارية الأكبر في المملكة العربية السعودية ولذلك فإن البريطانيين سوف يتعاونون معها بدلاً من معارضتها ولكن يجب في نفس الوقت أن يعترف الأمريكيان بأن بريطانيا لها مصلحة سياسية كبرى للغاية في المملكة العربية السعودية طالما ظل الملك عبد العزيز يحتل هذه المكانة المتميزة بين القادة العرب والعالم الإسلامي، خاصة فيما يتعلق بالعدد الضخم للمسلمين البريطانيين، ولبد من عقد صفقة في ضوء ذلك. وتم عقد اجتماع لمناقشة هذه التطورات في 11 و 24 أبريل 1944م ترأسه المستر والاس والمستر موراي مدير الطاقة النووية والمستر بترسون نائب وكيل وزارة الخارجية المسئول عن الشرق الأوسط ، وخلص الاجتماع إلى أنه من المفيد تعاون الطرفين بشك وثيق حول سياستهما في المنطقة، وتم الاعتراف بأن سياسة الحكومة البريطانية ستتأثر من خلال التزامها بإدارة والدفاع عن مناطق معينة في المنطقة ، وبالمقابل أيضاً تم الاعتراف بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مثل الحكومة البريطانية لها مصالح اقتصادية في الشرق الأوسط ملزمة للتأثير على سياستهم. وعلى العموم يجب ألا تتعارض مصالح كلا الطرفين وأن علاقتهما في المنطقة يجب أن تقوم على أساس التعاون والصداقة المتبادلة. وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فقد دار نقاش مستفيض اتفق فيه الجانبان بأن الحكومة الأمريكية كانت هي المعنية بصناعة النفط ولكن بالمقابل فإن العلاقات السعودية البريطانية تشكل أهمية قصوى بالنسبة لدول الكومنولث البريطانية لقربها من مراكز المواصلات البحرية والجوية الحيوية، هذا إضافة إلى أن الملك عبد العزيز كحامي للأماكن الإسلامية المقدسة وتدفع الحجاج البريطانيين المسلمين من الإمبراطورية البريطانية إلى هذه الأماكن. كما أنه لم يكن لدى بريطانيا إطلاقاً أية نية في تقويض أو الاستحواذ على حقوق النفط الأمريكية.

أدت تلك الأجواء الإيجابية التي سادت المحادثات إلى اتفاقيات من حيث المبدأ على إنشاء برنامج مساعدات مشتركة وكذلك بعثة عسكرية . ومع ذلك فقد استمر الجو المشحون وفي نفس الفترة التي كانت تجري فيها مباحثات لندن تلك ، كان موس وجوردون يتصارعان في جدة ، ففي أبريل 1944م أبلغ موس وزارة خارجية بلاده بأن جوردون مازال يلاحقه ويراقب نشاطاته وأن أعمال جوردون وممارساته تضر بالمصالح الأمريكية في المملكة . وفي 12 مايو 1944م أشتكى الأمريكيان بصورة رسمية وطلبوا من وزارة الخارجية البريطانية تفسيراً واضحاً لتلك المزاعم⁽²⁶⁾

استمرت الانتقادات الأمريكية للتصرفات البريطانية ففي يونيو 1944 أبلغ هال هاليفاكس وزير الخارجية الأمريكية سفير بريطانيا بواشنطن بأن الوزير المفوض البريطاني في جدة ما زال يبذل قصارى

جهده للإساءة للعلاقات الأمريكية البريطانية ، ولكن الحكومة البريطانية وقفت بجانب جوردون بحجة أنه متعاون جدا مع زميله الوزير المفوض الأمريكي بجدة وأن المشكلة لا تعدو في مجملها أكثر من سوء فهم من قبل الأمريكيان وذلك نظرا للمكانة التفضيلية لممثلي الحكومة البريطانية في المملكة ولدى الملك عبد العزيز بصورة خاصة ⁽²⁷⁾.

عندما علمت بريطانيا خطة واشنطن لتغيير الوزير المفوض الأمريكي موس بديلوماسي آخر هو العقيد إيدي ، أعربت عن أملها بأن يكون الوزير المفوض الجديد أكثر تفهما وتعاوناً من سلفه ، وأصدرت تعليماتها إلى جوردون بالتعاون الكامل مع زملائه الأمريكيان . وعندما كانت الحكومة البريطانية بصدد تعيين مستشارا ماليا للملك عبد العزيز اتخذت وزارة الخارجية الأمريكية موقفا صارما ضد ذلك وأفاد موراي حكومته بأنه من أجل مصلحة الولايات المتحدة يجب ألا تسمح للبريطانيين تنفيذ أي عملية إصلاح للعملة السعودية والبنوك بمفردهم ، وبناء على ذلك أرسل هال هاليفاكس رسالة إلى بيترسون مفادها أن أي رئيس لأي مهمة مالية أو مستشار مالي يجب أن يكون أمريكيا ، وأن الاهتمام الغالب بالاقتصاد السعودي يجب أن يكون أمريكيا ، وهو بلا شك ذو طابع أمريكي منذ سنوات عدة ويجب أن يظل كذلك . وعندما أحست بريطانيا بأن مسألة المستشار المالي ستضر بالعلاقات البريطانية الأمريكية أسقطت الفكرة مؤقتا . وحاولت وزارة الخارجية البريطانية تهدئة الوضع من خلال التأكيد بأنهم لا يرغبون في معارضة النفوذ الأمريكي في شبه الجزيرة العربية طالما أنها لا تسعى إلى مزاحمتنا وعلى الأمريكيان أن يدركوا بأنهم لا يستطيعون مضاهاتنا بين عشية وضحاها فيما حققناه من وجود في المنطقة على مر السنين ⁽²⁸⁾.

في الأسبوع الأول من سبتمبر 1944م وبناء على تعليمات من لندن وواشنطن انعقد في جدة اجتماعا بين الوزير المفوض البريطاني جوردون ، والوزير المفوض الأمريكي الجديد العقيد إيدي بهدف إرساء قاعدة صلبة للتعاون الودي بين الحكومتين في المستقبل ، وشرح إيدي لزميله البريطاني خطط بلاده تجاه المملكة مفيدة ، وأنبلاده ليست مستعدة لقبول معايير الحكومة البريطانية كوسيلة لتقييم احتياجات المملكة العربية السعودية ومتطلباتها ، و أن الحكومة البريطانية لم تقدم للملك عبد العزيز المساعدات الكافية ، وأن الولايات المتحدة تأمل في إثارة مستوى المعيشة في هذا البلد حتى يأتي الوقت الذي يستطيع الوقوف فيه على قدميه . وتقتصر الحكومة الأمريكية أيضا تحسين البنية التحتية للمملكة في مجال الاتصالات وشق الطرق والتنمية الزراعية وغيرها ، ويرى إيدي بأن الخلافات بين بلديهما حول النظام المالي السعودي يمكن حله بتشكيل بعثة اقتصادية أمريكية بريطانية مشتركة ، فرد جوردون بعدم صواب الفكرة وأنها غير عملية لأن معظم المؤسسات المالية السعودية تقع في المدن المقدسة التي يمنع دخول غير المسلم إليها فرد إيدي بأن ذلك مقدور عليه بتعين مفتش مسلم لدخول الأماكن المقدسة ، وهنا أحس جوردون أن هذه المسألة أعمق بكثير وأكبر من كونها مسألة تعيين مستشار مالي ، فرد على إيدي ردا قاطعا مفاده أن بريطانيا وبصفتها أعظم قوة إسلامية في العالم ، وترتبطها روابط سياسية قوية للغاية مع المملكة وأن الملك عبد العزيز كان مفيدا لنا في الماضي خاصة في زمن الحرب ولا يزال كذلك ، وما سيكون عليه لاحقا . وعلى الرغم من أن إيدي وجد قوة حجة في كلام جوردون ، إلا أنه لم يعلق عليه ولكنه أفاد بأن العالم الإسلامي يجب أن يكون ممثنا للولايات المتحدة الأمريكية من أجل التحسن الذي طرأ على المملكة العربية السعودية ، أما جوردون قد

فقد حماسه في هذه المرحلة من النقاش ومجادلة أيدي، فبعد انتهاء اللقاء مباشرة كتب تقريره إلى حكومته حول هذا اللقاء موضحاً أهمية وضع اعتبارات جديدة للأسس التي تقوم عليها العلاقات البريطانية الأمريكية حول المملكة، وأضاف بأن الوضع أصبح أكثر صعوبة إن لم يكن مستحيلاً أن تواصل الحكومة البريطانية برنامج المساعدات للمملكة بنسبة (50-50) وإذا كانت الولايات المتحدة تعتزم تنفيذ ما قاله العقيد أيدي، فإن ذلك مكلفاً جداً وأن عليهم التصرف في حدود التزاماتهم المالية فحسب أو التوقف عن دعم هذا البلد بمجرد أن تنتهي من تصفية التزاماتنا المالية. وأبدى جوردون تخوفه بأنهم في حال الاستمرار بهذه الصورة ستجرهم الولايات المتحدة خلفها كشريك صغير. وإذا كانت هنالك أسباب تدفع الأمريكيين لزيادة مساعداتهم للمملكة فإن ذلك لا يجب أن يكون سبباً مساوياً يدفع البريطانيين لذلك، وإذا كان الأمريكيون يرغبون في إغراق ملايين الدولارات في رمال صحراء السعودية لا أعتقد أن لدينا ما يبرر السعي لمنعها لأنهم سيأخذون المليارات من نفس تلك الرمال في شكل زيت، وبالمقابل لا أرى سبباً يدفعنا إلى الانجرار وراء هذه الدوامة، وبما أن بريطانيا قد تكسب القليل أو ربما لن تكسب شيئاً مطلقاً - حسب رأيه - فلذلك يقترح جوردون على وزارة الخارجية البريطانية بأن المصلحة الأكبر لبريطانيا هي التخلي عن التعاون الأمريكي البريطاني (50-50) وترك الولايات المتحدة الأمريكية وتصميمها الاقتصادية الخيرية في هذا البلد (29). ويبدو مما ذكره جوردون أن خسارة بريطانيا في هذا المجال لا تذكر وربما يرجع ذلك للتواجد البريطاني النفطي في مناطق أخرى من الخليج العربي والعراق.

يعتقد جوردون يجب أن تكون بريطانيا هي العامل السياسي المهيمن في ذهن الملك عبد العزيز وحلفائه طالما استمرت الإمبراطورية البريطانية في إيواء غالبية مسلمي العالم الإسلامي، وطالما كانت مصالحنا هي السائدة في الشرق الأوسط. أما من الناحية الاقتصادية يعتقد جوردون طالما ظلت الهند هي السوق التقليدية لمتطلبات المملكة العربية السعودية فمن غير المحتمل أن تتمكن الولايات المتحدة من استبدال مصدر الاستيراد السعودي هذا وهو الأقل تكلفة وأرخص أسعاراً، علماً بأن الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للمعدات الميكانيكية والسيارات ووسائل النقل الأخرى وقد حققت موقفاً متقدماً في ذلك لبعض الوقت ولكن كل ذلك لا يضاوي أهميتنا الاقتصادية من الناحية الأخرى. ويضيف أما استراتيجياً فيجب ألا تخشى بريطانيا من وجود المشاركة المتزايدة للولايات المتحدة في شؤون المملكة فنحن الأقرب لهذا البلد الذي يقع بالقرب من ممراتنا الرئيسية وخطوط مواصلات الإمبراطورية البريطانية. وأثار جوردون نقطة غاية في الأهمية حين ذكر أن اتساع دائرة الاهتمامات الأمريكية في الشرق الأوسط ينطوي على ميزة كبيرة بالنسبة لبريطانيا فمثلاً لو اندلعت حرباً أخرى في أوروبا فسيكون لأمريكا مصلحة كبيرة في حماية الشرق الأوسط وبالتالي فهي تساعدنا بصورة غير مباشرة في حماية مصالحنا في هذا الجزء من العالم⁽³⁰⁾.

درست الحكومة البريطانية وجهة نظر جوردون وكان هنالك توافق معه فيعدم مقدرة بريطانيا مجارات الولايات المتحدة في مسألة المساعدات ولكنها كانت مترددة في قبول مبدأ الإلغاء خاصة في هذا الوقت بالذات وهي ترى الأهمية الحيوية المتزايدة للشرق الأوسط مستقبلاً وأنها من هذا المنطلق عليها الحفاظ على صداقتها مع الملك عبد العزيز في هذه الأوقات العصيبة ويعتبر ذلك قيمة كبيرة بالنسبة لها لذلك عليها أن تحافظ على دورها كعامل رئيسي في تفكير الملك عبد العزيز بغض النظر عن موقفها من

مشاكل المملكة . ودار جدل كبير في أروقة السياسة البريطانية في أيهما أكثر ضرورة وإلحاحا بالنسبة للمصالح البريطانية ، وبالتالي تقرر وجوب استمرار الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بتلك الصداقة مع الملك عبد العزيز والتعاطف مع مصالح المملكة والاستمرار قدر الإمكان في ضمان موقع الملك عبد العزيز لما له من هيبة حقيقية في قيادة العرب ، وعليه قررت وزارة الخارجية البريطانية الاستمرار في دعم ومساعدة المملكة العربية السعودية تقديرا لدور الملك عبد العزيز إبان الحرب وإن كان دوره لم يكن كذلك في الأوقات الحرجة من تلك الحرب ولكننا نقدر وضعه الداخلي وعلاقاته على الصعيد العربي. ومخض الاجتماع عن قرارات تتمثل في استمرارية قاعدة الدعم (50-50) خلال الفترة 1940-1945م ، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في زيادة مساعداتها إلى المملكة العربية السعودية فعلى البريطانيين أن يفعلوا نفس الشيء ولكن عليهم تقديم الدعم الإضافي بوسائل مختلفة مثل تطوير الزراعة والاتصالات وعليهم إقناع الملك عبد العزيز بذلك . أما إذا أصبح من المستحيل الحفاظ على قاعدة (50-50) في المستقبل وأصر الأمريكيان على زيادة حصتهم فيجب على البريطانيين الحفاظ دعم المملكة بمستوى ثابت مع التوضيح للملك عبد العزيز بأن البريطانيين لديهم حسن النية ولا يرغبون في الوقوف في طريقة تلقيه لأي مساعدات أمريكية متزايدة ، ونلاحظ أن وجهة نظر جوردون تتمثل في ترك المجال للولايات المتحدة ومساعداتها الاقتصادية والخيرية لأنه يعتقد بأن ذلك قد يقضي على الاحتكاك البريطاني الأمريكي في الساحة السعودية . لكن محاولات بريطانية لم تتوقف في محاولة لإقناع الولايات المتحدة بتقديم المساعدات وفق برنامج مشترك على قدم المساواة بين البلدين ولم تفجح السياسة البريطانية في إقناع الأمريكيان وظل استمرار التوتر بينهما حول هذا الأمر⁽³¹⁾

عندما جاء المستر غرافتي سميث إلى جدة خلفا للمستر جوردون في 6 مارس 1945م طلبت منه وزارة الخارجية البريطانية أن يمدّها بآرائه وتوصياته فيما يتعلق بالعلاقات البريطانية الأمريكية حول المملكة العربية السعودية ، وكان رد غرافتي في السابع عشر من نفس الشهر بأن المشكلة مازالت تراوح مكانها دون حل رغم أنه كان حريصا على تأسيس نوعا من التفاهم مع زميله الأمريكي في جدة ، وقد حث غرافتي بلاده بعدم التنازل عن دور بريطانيا السياسي والعسكري في المملكة بناء على تقديره للدور الاقتصادي الكبير الذي ستلعبه المملكة مستقبلا بمساعدة الأمريكيان ، وخاصة وأن هذه البلاد هي العاصمة الروحية لمئات الملايين من المسلمين البريطانيين ، ويرى أيضا بأنهم الآن إذا تراجعوا عن مواقفهم السابقة يبدون وكأنهم يتنازلون عن عرش النفوذ السياسي والعسكري أيضا بقبول الفيتو الأمريكي فيما يتعلق بمسار العمل المقترح من الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلنا قليلي الفضل في نظر الملك عبد العزيز ، ولا نجد ما نستند عليه للضغط بموجبه إذا ما اقتضت الضرورة . كما حث غرافتي حكومته بعدم الاكتراث لما يحدث للمملكة من قبل الأمريكيان قائلا ((هذه ليست بنما أو سان سلفادور)) ، ولا يمكنهم كبريطانيين أن يظلوا غير مباينين بما يحدث للاماكن المقدسة ، حيث يعتقد غرافتي أن آراءه هذه ليست معاداة لأمريكا بشكل شوفيني أو مثير للذعر ، فقط لدينا مصالح عربية ولكن حسن النية ليست له علاقة بسياسات النفط بل يمكن أن يكون خطيرا بسبب الطيش الأمريكي على حد قوله⁽²⁵⁾ . وأضاف غرافتي أن أي دبلوماسي آخر في هذه المنطقة في هذا الوقت بالتحديد لا يمكنه أن يتأقلم بأي صورة من الصور مع الظواهر الأمريكية الجديدة في المملكة العربية السعودية ، وأنه منزع جدا من زيادة التدخل الأمريكي الامبريالي في اقتصاد المملكة وهو ظاهرة جديدة بالنسبة لي وأي شيء غير مألوف مدعاة للانزعاج .

في أكتوبر من 1945م ازدادت العلاقات الإنجلو-أمريكية سوءا بسبب حملة الدعاية الأمريكية والتي قامت بها وسائل الإعلام الأمريكية من صحف ومجلات ومستولون أمريكيان انتقدوا البريطانيين ووصفوهم بأنهم يعملون على عرقلة المصالح النفطية الأمريكية في السعودية ، ووصف غرافتي في محاولة منه لرد هذه الاتهامات عن بلاده بأنها اتهامات كاذبة ، ودعا بلاده مرة أخرى إلى ضرورة إعادة النظر في مجمل قضية العلاقات البريطانية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية ⁽³²⁾ .

وفي نوفمبر 1945 تم إعادة إنتاج الأزمة من جديد عندما طلب الملك عبد العزيز من بريطانيا تدريب الجيش السعودي لاسيما وأن مسألة المستشار المالي والمزايم أو الاتهامات الأمريكية حول السلوك البريطاني المناهض لأمريكا كانت ماثلة في أذهان متخذي القرار البريطاني ، لذلك جعلها طلب الملك عبد العزيز هذا ، أن تفكر جديا في أهمية إعادة ضبط كل الظواهر المثيرة للتوترات الإنجلو - أمريكية حول المملكة العربية السعودية . ففي مذكرة بتاريخ 30 فبراير 1945م أعدها السيد ويكليبي المسئول المباشر عن شؤون المملكة العربية السعودية لدى وزارة الخارجية البريطانية حول العلاقات البريطانية الأمريكية وتوجهاتها نحو المملكة ، وقد عمل ويكليبي خلال مذكرته هذه على تقييم ومقارنة مسيرة هذه العلاقات ، وأكد أن المصالح البريطانية في المملكة سياسية وإستراتيجية وتجارية ، فبالنسبة للمصالح السياسية فيمكن تقسيمها إلى شقين رئيسيين ، الشق الأول يرتبط بالنفوذ السياسي للملك عبد العزيز في العالم العربي، والثاني يرتبط بسلامة الحجاج المسلمين البريطانيين . وفي شرحه للشق الأول بين ويكليبي أن نفوذ ابن سعود في الشرق الأوسط كبير وقد استفادت السياسة البريطانية من ذلك كثيرا لسنوات خاصة وأن الملك عبد العزيز مقتنع تماما بأننا القوة العظمى الوحيدة التي لديها مشاعر حقيقية للعرب في القلب على حد قوله ، ووفقا هي القوة العظمى الوحيدة التي يمكن الوثوق بها لأنها لا تستعمل قوتها حين تكون تلك الدول ضعيفة .

كل تلك الاعتبارات للسياسة العامة البريطانية كانت ماثلة في ذهن الملك عبد العزيز يعززها من ناحية أخرى دافع قوي للملك عبد العزيز للاصطفاف بجانبنا تقديرا منه للمساعدات والدعم الذي ظللنا نقدمه له منذ العام 1941م ، مع النظر بعين الاعتبار إلى حقيقة أن بريطانيا في الوقت الراهن غير قادرة على مواصلة تقديم تلك المساعدات إلا بمقدار متواضع للغاية ، ولا شك في أن ذلك سيؤثر نوعا ما على تفكير الملك عبد العزيز تجاه بريطانيا ولكن ليس بالقدر الملموس باعتبار زيادة عائداته النفطية بالإضافة إلى إيرادات الحج المتزايدة والمتوقعة خلال المستقبل القريب . فكل ذلك يصب في خانة تخفيف خيبة الأمل التي قد تنتج جراء توقفنا عن تقديم الدعم للمملكة ، وأن بريطانيا على ثقة في أن ذلك لن يؤثر على استمرارية نفوذ الملك عبد العزيز في المنطقة العربية وذلك يتفق ورغباتنا طالما بقي موقفنا من الدول العربية على ما هو عليه . أما الشق الثاني من الجانب السياسي فيتمثل كما ورد سابقا في سلامة الحجيج البريطانيين ولن يحدث ضرر طالما أن جميع القوى في المنطقة مهتمة بذلك . وخلص ويكليبي في تقييمه أن المصالح الإستراتيجية البريطانية في المملكة قليلة وليست مهمة رغم أنها تقع في طريق مواصلتنا ودون تحسن يذكر في هذا المجال . أما فيما يتعلق بالمصالح السياسية الأمريكية أوضح ويكليبي ليست هنالك مصالح سياسية أمريكية جوهرية في المملكة العربية السعودية مطلقا وعلى أي حال فإن النفط هو أساس المصالح الأمريكية في هذا البلد ، وهذا بالطبع لا ينطوي على جانب سياسي ، ويجب ألا تنزعج الحكومة البريطانية طالما تم الاتفاق على أن يكون

للولايات المتحدة تفويضا مطلقا فيما يتعلق بنفط المملكة ، ومع ذلك فإن حدوث احتكاك على الحدود بين المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج حيث يتوقع وجود النفط فيها بكميات كبيرة وارد في المستقبل . أما فيما يتعلق بالنشاط التجاري الآخر للولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر المملكة سوفا له فاحتمالية التنافس البريطاني للبضائع الأمريكية وارد ولكن نظرا لصغر هذا السوق فالأمر ليسو ذو بال وبالتالي لا يشكل أي مصدر للمشاكل . وشخص ويكلي المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المملكة العربية السعودية بأنها بدأت تتصاعد ببناء القاعدة الجوية في الظهران وكذلك التخطيط حديثا لإنشاء محطة اتصالات⁽³³⁾ . وأشار ويكلي إلى مسألة تعيين مستشارا ماليا للمملكة والتي وقف الأمريكيان ضدها تنبع من رغبتهم إلى جذب الملك عبد العزيز إلى فلكهم أكثر فأكثر مقابل مخاوفنا نحن البريطانيين من أن هذه العملية قد تفقد الملك عبد العزيز استقلالته وبالتالي تضرر المصالح البريطانية ، وعلى الرغم من أن عائدات الملك عبد العزيز تأتي من إنتاج النفط الذي يدير تشغيله الأمريكيان ، وأيضا من المساعدات الأمريكية المستقبلية فإنه ليس من المرجح أن تؤدي هذه العملية إلى فقدان الملك عبد العزيز استقلالته وذلك يعود إلى شخصية الملك عبد العزيز نفسه التي عرفت بطبيعتها الصارمة التي تجنح نحو الاستقلالية بالإضافة إلى أنه يحمل في يده الورقة الرابحة التي تخوله إلغاء امتيازات النفط ، وهذا ما يخفف هواجس الحكومة البريطانية . وبناءا على ذلك يقترح ويكلي على الحكومة البريطانية أن تعمل على دعم وتقوية استقلالية الملك عبد العزيز ، وأن تدلف مباشرة إلى الممارسات العملية وتضع خطة طويلة الأجل من المساعدات الفنية والخدمية ، وهناك في نفس الوقت اثنان من المخططات التعزيزية الفنية ، الأول يتعلق بطلب الملك عبد العزيز بعثة عسكرية لتدريب جيش سعودي ، والثانية تتمثل في العرض البريطاني في الآونة الأخيرة بمنح المملكة وحدة طيران مدني صغيرة ، ويؤكد ويكلي بالرغم أن ذلك يمثل منفعة حقيقية للملك عبد العزيز ، فذلك أيضا يصب في خدمة أهداف بريطانيا السياسية الحيوية بتزويد الملك عبد العزيز بدفعة قوية ضد الأمريكيان وذلك بطمأنته على حسن النوايا البريطانية ، وفي نفس الوقت تخفيف وقع أية خيبة أمل في حال توقف دعما له. أما المعارضة الأمريكية لهذا المخطط متوقعة ما لم تغلف بغلاف سكري حيث يمكن بلع هذه الكبسولة المحلاة ، ولهذا يقترح ويكلي أن على البريطانيين أن يسمحوا بل ويشجعوا التغلغل الأمريكي في المملكة بما يرضي أهوائهم -أي الأهواء البريطانية - وبقبول هذه السياسة يمكننا أن نقايس قدر الإمكان من أجل بعثتنا العسكرية في المملكة ، وكذلك لدينا مخطط وحدة الطيران مقابل مهمتهم المالية وغيرها من الأنشطة الأخرى التي يرغبون في الانغماس فيها⁽³⁴⁾

تمت مناقشة مذكرة ويكلي تلك في 11 ديسمبر 1945م في اجتماع خاص بوزارة الخارجية البريطانية حضرته كل الإدارات المعنية بالعلاقات الإنجلو - أمريكية فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية ، ودار نقاش مستفيض تبودلت فيه وجهات نظر مختلفة فمثلا رحب وزير الخزانة البريطاني السيد بنست بمقترح تقديم مساعدات تقنية وخدمية للمملكة بدلا عن الدعم الاستهلاكي كما أن المقترح حسب وجهة نظره يتلاءم والمقدرات البريطانية وفي نفس الوقت يقدم خدمة عظيمة للمملكة وعلى بريطانيا بذل كل الجهد للاستفادة من خبرتها ومعرفتها بالشرق الأوسط لصالح المنافع المتبادلة بينها وبين المملكة ، وشدد بنست على ضرورة تقديم بريطانيا المستشار المالي المسلم السني للملك عبد العزيز وفي ذلك خدمة جليلة للمملكة

للحد من فوضى النظام المالي السائد فيها ، وأضاف بأنهم صحيح ن كبريطانيين يمتلكون الخبرة الكافية في هذا المجال بل هم القوة الوحيدة التي يمكنها أن توفر مستشارا ماليا بالخبرة والتدريب اللازمين للملك عبد العزيز ، وهو الوحيد الذي يستطيع أن يعارضنا إذا رأى ذلك كما حدث من قبل فيما يتعلق بالمستشار المالي البريطاني في العراق . إضافة إلى ذلك يرغب بنست في توافق للآراء بدلا عن الصراع مع الأمريكيان حول المملكة ، ويجب أن تقوم العلاقة بيننا وبينهم على أسس جديدة لا على الخلط بين الغيرة والتنافس ، وعلينا نحن البريطانيون دعوة الأمريكيان إلى التفاوض بأسرع وقت ممكن . هذا وقد رحب العقيد أتكينسون ممثل مكتب الحرب بمقترح تقديم بعثة عسكرية للمملكة ، وكذلك رحب السيد دونيت ممثل وزارة الطيران المدني بمقترح إنشاء وحدة طيران مدني بالمملكة واقترح إخطار الملك عبد العزيز بهذا الأمر في أقرب فرصة ممكنة لوضع حجر الأساس قبل أن تقدم أمريكا على تقديم مقترح مشابه لهذا المشروع . كما أمن المستر ماسون من وزارة الخارجية البريطانية على ضرورة عقد مفاوضات عاجلة مع الأمريكيان بشأن المملكة ، فالأمريكان يعترفون بالسبق السياسي والعسكري البريطاني في الشرق الأوسط ، ولكن كل ما يخشونه هو أن نستخدم ذلك في إحباط مخططاتهم التجارية ، فإذا استطعنا تهدئة شكوكهم حول هذه النقطة بالتحديد قد لا نواجه أي صعوبة في إقناعهم بمهمتنا العسكرية في المملكة . وفي الختام توصل الاجتماع عن قرارات تتمثل في :

1. يجب دعوة الأمريكيان إلى التفاوض حول العلاقات الإنجلو - الأمريكية حول المملكة العربية السعودية .

2. يجب الحصول على موافقة الأمريكيان على البعثة العسكرية البريطانية ووحدة الطيران المدني للمملكة .

3. التأكيد على أهمية وجود مستشار مالي بريطاني كفاء للملك عبد العزيز ⁽³⁵⁾ .

قلق ومداولات ومراسلات :

نخلص فيما سبق بأن مسيرة العلاقات السعودية البريطانية قد تكون ناجحة على المستوى السياسي أو بدت كذلك رغم كثير من المنقصات ، أما من ناحية اقتصادية متعلقة بإنتاج النفط والشركات البريطانية نجد أن تلك المسيرة بدأت بفشل الشركات البريطانية في تحقيق أي أنجاز في مجال اكتشاف البترول في السعودية ، ومن ثم بدأت الشركات البريطانية تتقصى تفاصيل أخبار امتيازات النفط والبحث عن خطط لوضع العراقيل في طريق عمليات التنقيب عن النفط لاسيما فيما يتعلق بإثارة مسألة ترسيم الحدود بين المملكة وجيرانها من الدول الخليجية ، ولعبت البعثات الدبلوماسية وشاغلها دورا كبيرا في تقصي أخبار النفط ومحاولة تعزيز أجواء العلاقات البريطانية السعودية تارة ، والعلاقات البريطانية الأمريكية تارة أخرى ، ومحاولة استفزاز الملك عبد العزيز وإثارته ومن خلال عدد من الوثائق نستطيع أن نتبع مراسلات المسؤولين البريطانيين مع حكومتهم فيما يتعلق بكثير من القضايا المتعلقة بالعلاقات بين البلدين وما يكتنفها من مآرب وحذر وترقب . وفي تقديري هي بمثابة عمل استخباراتي يرفد الحكومة البريطانية بوفرة من المعلومات التي تعينها في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب . وسنلاحظ ذلك فيما يلي من نماذج ومراسلات ومداولات

المستر أندرو ريان :

منذ أن تم تعيين أندرو ريان عام 1340هـ/1930م كأول وزير مفوض لبريطانيا في جدة ، بد متعمدا تعكير العلاقات السعودية البريطانية بعجرفته وسوء أدائه أمام الملك عبد العزيز مباشرة وعند مناقشته . وقد تجلت استفزازات ريان بوضوح عندما أرسى البارجة البريطانية في مياه جدة لتقل المملوك بخيت ، ولولا صدور أوامر الملك عبد العزيز بعدم استخدام القوة في منع المملوك من ركوب البارجة لنشأت أزمة خطيرة بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية . وتم تبادل المذكرات بين البلدين بهذا الصدد وفي مذكره ردا على مذكرة وزير الخارجية البريطانية جون سميث المؤرخة بتاريخ 14/11/1350هـ/21/3/1932م أشار وزير الخارجية السعودي بأن المذكرة لم تزل الأثر النفسي لتلك التصرفات ولم تزل التوتر الذي شاب العلاقات ، إلا أن الملك عبد العزيز بحنكته وحرصه على بلاده من مكر الإنجليز الذي حاق بجيرانه قد قام بسحب المذكرة ووافق على إعادة أندرو ريان إلى عمله بجدة على مضض وظل فيها حتى العام 1355هـ / 1936م حيث تم نقله إلى اليابان وعين بدلا عنه المستر وليم ريدير بولار كوزير مفوض ومنذوب فوق العادة للمملكة المتحدة في المملكة العربية السعودية ⁽³⁶⁾ . ولعل السبب الحقيقي لقبول بريطانيا بعودة ريان كما هو معتقد تعود إلى حرص الملك عبد العزيز إلى عدم المساس بالعلاقات الدبلوماسية البريطانية المسيطرة على سواحل الخليج العربي والشرق الأوسط والبحر العربي والساحل الغربي للبحر الأحمر ، (ما عدا الإحساء) - أي على امتداد معظم حدوده وهو يعلم تماما العلم أن بريطانيا لا تدعم الوسيلة لتجد المبررات التي يمكن أن تمس بها حرية بلاده وهي أئمن لديه من نفسه وهو ما كان يحرص عليه . بالإضافة إلى قدرته العسكرية أمام القوة البريطانية ، خاصة أن بواذر اهتمامات الأمريكية بدأت تلوح في الأفق الأمر الذي لم يكن غائبا عن ذهن السياسة البريطانية . رغم أنها - أي بريطانيا - لم تكن راغبة في إضافة استثمارات نفطية جديدة ، إلى جانب تقارير ريان غير المشجعة والتي حكمت بالإعدام على نفط السعودية وما منافسة بريطانيا للشركات الأمريكية في طلب الامتياز إلا لتعطيل ومنع الأخيرة من الدخول إلى المنطقة ⁽³⁷⁾ .

محاولات إثارة مسألة ترسيم الحدود :

أرسلت وزارة الخارجية البريطانية رسالة إلى شركة بترولسيوم كونسشن بتاريخ 22/10/1936م ردا على رسالة المستر لونجرج ممثل للشركة والتي شرح فيها تفاصيل الاتفاق الذي تم بين شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا والحكومة السعودية عام 1933م للتنقيب عن النفط في منطقة الربع الخالي ، وأيضا رغبة شركة بترولسيوم كونسشن في الحصول على امتياز تنقيب عن النفط في نفس منطقة الربع الخالي . وفي محاولة إلى خلق أي نوع من العراقيل أشار لونجرج أن هذه المنطقة التي حصلت فيها استاندرد أويل على امتياز التنقيب مسار جدل فيما يتعلق بترسيم الحدود الدولية . فردت وزارة الخارجية لعل ذلك يعتبر سببا اضافيا يستدعينا تأجيل تقديم أي طلبات لإبن سعود للحصول على امتيازات نفطية . والجدير بالذكر أن شركة بترولسيوم كونسشن تأمل في أن موضوع ترسيم الحدود سوف يعمل على تقليص مساحة منطقة شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا ⁽³⁸⁾ . وتضيف رسالة وزارة الخارجية أن أهمية رسالة المستر لونجرج هذه تكمن في تحديد منطقة امتياز شركة استاندرد أويل بدقة ، فحسب رسالة وردت لوزارة الخارجية من السيد كلفرت بتاريخ 25/7/1933م لفت انتباهنا إلى نقطة هامة وهي خلو هذا الاتفاق من أي إشارة إلى منطقة التنقيب

وامتداداتها ، مما يبدو واضحا تعتمد الطرفين على إبقاء المسألة في طي الكتمان والسرية ، والمسألة الملحة الآن بالنسبة لشركة بترولويم كونسشن هو كيفية الحصول على نص هذا الاتفاق ومعرفة ما إذا كانت السلطات التشريعية في جدة على علم بتفاصيله ولديها الإمكانية لتأكيد مدى دقته من عدمها . وتضيف الرسالة أيضا أنه من الجيد أن تكون معلومات السيد لونجرج حول المنطقة صحيحة ، وطالما أن امتياز التنقيب قد أصبح لصالح استاندرد أويل في كل هذه المنطقة التي هي جزء من حدود ابن سعود الشرقية ، والحقيقة تقول أنهم بالفعل قد بدأوا العمل بالتنقيب في واحة (بيرين) ، وهذا في حد ذاته يعني أنهم لا ينون وضع خط للحدود الجنوبية لعمليات التنقيب وعليه تعتقد وزارة الخارجية عليها أن تفترض أنهم يعملون ضمن حدود ابن سعود الشرقية والجنوب شرقية بمجرد أن يتم ترسيم وتقنين الحدود بصورة نهائية بين أراضي ابن سعود وقطر وأبو ظبي ومسقط ومحمية عدن . أما فيما يتعلق بشركة كونسشن فمن الواضح أنهم قد أحبطوا نتيجة عدم حصولهم على أي امتيازات نفطية في أراضي ابن سعود في منطقة الربع الخالي ، فإن أملهم الوحيد في الحصول على امتيازات نفطية يكمن في الأراضي القطرية التي أصلا هم متواجدون فيها ، وكذلك أراضي أبو ظبي ومسقط ومحمية عدن ، واعتقد أن قيمة هذه الامتيازات تزداد الآن أكثر مما توقعنا في البداية اعتمادا على المساحة الداخلية وترسيم الحدود بين المناطق المختلفة ، وبالتالي فهذا سبب إضافي آخر لبذل جهد مبكر للوصول إلى نقطة انطلاق سريعة لتسوية الحدود مع ابن سعود ، وكلما تأخرنا في القيام بذلك كلما زادت المخاطر وكلما زاد توغل استاندرد أويل اوف كاليفورنيا للتنقيب في الحدود الجنوبية الشرقية مما يشجع ابن سعود على زيادة إدعاءاته حول الحدود . ومن ناحية أخرى بالمثل فإنه بمجرد ظهور البترول في الربع الخالي فإن شيخ أبو ظبي وسلطان مسقط وغيرهم سوف يبالغون في شروطهم ويغالون في مطالبهم من شركة بترولويم كونسشن . وبناءا على ما سبق فإننا نشعر بقوة أكثر من أي وقت مضى ، أن تجعل أمر هذه الرسالة على درجة بالغة من الأهمية والعجالة أكثر مما فعلنا خلال الستة أشهر الماضية ، وأن نعمل ما في وسعنا لتأمين حل لمسألة الحدود . ليس من السهل أن نقترح أنجع الحلول لفعل ذلك ، خاصة وأن السيد بولارد - المستشار البريطاني في جدة - حديث عهد بهذه المسائل ولم يسبق له أن ناقش ابن سعود حول هذا الأمر . ويمكن أن تكون أفضل خطة لذلك هي عقد اجتماع مبكر للجنة الفرعية للشرق الأوسط للنظر في الأمر على ضوء هذه الرسالة والاعتبارات الواردة فيها وتحديد ماهية الخطوة التالية وكيف يجب أن تكون . أما فيما يتعلق بحدود منطقة امتياز شركة استاندرد أويل الغربية فإن المسألة أقل أهمية وعجالة طالما أن شركة بترولويم كونسشن البريطانية مقتنعة تماما بعدم وجود النفط غرب خط طول 45⁵ وحسب كلام السيد لونجرج أنهم لا يرغبون في أخذ أي امتياز في المنطقة الغربية⁽³⁹⁾ .

وشايات الوزير المفوض البريطاني بجدة :

وفي رسالة من الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية حول رد الملك عبد العزيز على شكاوي الشركة البريطانية (غراي ماكينزي) والمصاعب التي تواجههم في رأس تنورة ، أفاد الوزير المفوض بأنه قد اخطر بواسطة السيد ويلز الممثل عن شركة ماكينزي بأن السيد لهنان عن شركة أويل اوف كاليفورنيا قد أشار عليه بأنه إذا لم يكن بمقدور شركة ماكينزي مواصلة العمل في رأس تنورة يمكنهم المغادرة وترك التوكيل لشركة هانسا لاين الأمريكية التي تقدمت بطلب وأبدت رغبتها في ذلك . وبناءا على رسالة

من السيد لنهان الى السيد أوليفر أن ابن سعود قد صرح له بأنه لا يرغب في أي تواجد بريطاني في منطقة البر الرئيسي أبداً ، ويعتقد المفوض البريطاني أن هذه المسألة تنطوي على أبعاد سياسية فأرجو مناقشة هذا الأمر⁽⁴⁰⁾ . والحقيقة في هذه الآونة كان الملك عبد العزيز يميل كل الميل للعمل مع الشركات الأميركية لاعتقاده باستقلالية الشركات الأمريكية وعدم انغماسها في السياسة وأن طابع أعمالها تجاري بحث على عكس الشركات البريطانية التي أعطيت الفرصة ونفث وجود البترول نهائياً في المنطقة بل لم تتولد لديها الرغبة في إعادة الكرة مرة أخرى مما يثير كثير من التكهنات حول حقيقة الموقف البريطاني ، لاسيما وأن الشركات البريطانية تتواجد في معظم المناطق الخليجية وفي عدن وغيرها ويبدو أن الحكومة البريطانية حريصة على تواجد شركاتها النفطية العاملة هناك أكثر مما ترغب في بذل المال والجهد للتنقيب على النفط السعودي .

الخاتمة :

من خلال هذا العرض الموجز لبعض الأحداث والوقائع التي رافقت عمليات استكشاف النفط بالمملكة العربية السعودية ، والتي عكست قمة الصراع الخفي والظاهر بين بريطانيا ، والتي تعتبر أن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ملعبها السياسي الخاص أو الحديقة الخلفية للمملكة المتحدة ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية الوافدة الجديد إلى المنطقة في ثوب اقتصادي بحث ولكن بتأن شديد وخطى وثيدة حققت لها الدخول والثبات توج بإنتاج النفط في عام 1357هـ / 1938م ، وفي عام 1358هـ / 1939م أقيم احتفالاً كبيراً بمناسبة شحن أول باخرة بالنفط من ميناء رأس تنورة إلى الأسواق العالمية وقد استضيف الملك عبد العزيز وحاشيته على ظهر ناقلة النفط دي جي شوفيلد D. G. Shofield ، ثم أدار الصمام المركب على خط أنابيب النفط، فأخذ يتدفق ، ويعتبر هذا الحدث بداية عصر النفط في المملكة العربية السعودية⁽⁴¹⁾ .

النتائج:

- كانت ومازالت المملكة العربية السعودية تجذب أنظار صانعي القرار السياسي في العالم.
- نجح الملك عبد العزيز في الصمود بحكمة في وجه الأطماع البريطانية ومحاولة تكبيل حريته وقرر عدم الدخول في نزاعات جانبية تأخذه بعيداً عن أهدافه .
- لعب دبلوماسي الدولتين العظمتين دوراً كبيراً في تغذية التنافس بروافد غزيرة من المعلومات والبيانات اللازمة لصنع القرار السياسي . عدم الدخول في منازعات جانبية تأخذه بعيداً عن أهدافه .
- لو قدر للشركات البريطانية الاستمرار في التنقيب عن النفط في الأراضي السعودية لتلكأت كثراً وتأخرت أكثر في استخراجها واكتفت بما بحوزتها من حقول نفطية في المنطقة ولو إلى حين .
- يعتبر موضوع الدراسة هذا طريق مفتوح لكثير من الدراسات والموضوعات البحثية الثرة والمهمة .

الهوامش:

- (1) د. عبدالله الصالح العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، مكتبة العبيكان، الرياض، 1432هـ/ 2011م، الطبعة العاشرة، ص 294. وحافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1431هـ/ 2010م، الطبعة الأولى، ص 322-323.
- (2) د. صبري فالح الحمدي: برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915-1923)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 1437/ 2016م، الطبعة الأولى، ص 23.
- (3) د. عبدالله الصالح العثيمين: المصدر السابق، ص 245.
- (4) سانت جون فيلبي: بعثة إلى نجد (1336/ 1337هـ- 1917/ 1918م)، ترجمة عبدالله الصالح العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، 1419هـ/ 1998م، الطبعة الثانية، ص 45. و هاري سانت جون بريدجر (عبدالله) فيلبي: مذكراتي السياسية مع الملك عبدالعزيز آل سعود، ترجمة د. خالد أحمد عبدالله، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1435هـ/ 2014م، الطبعة الأولى، ص 60.
- (5) المصدر نفسه، ص 50
- (6) د. عبدالله الصالح العثيمين: المصدر السابق، ص 245.
- (7) هو من خبراء بريطانيا في الشؤون العربية، تخرج ضابطاً في الجيش البريطاني، ورافق اللورد كتشنر في مصر والسودان، أعير إلى الجيش المصري في عام 1900م ثم أصبح سكرتيراً خاصاً لحاكم السودان العام، وفي عام 1914م أصبح وكيلاً للسودان وضابط استخبارات في القاهرة. ولما نشبت الحرب العالمية الأولى استدعي للخدمة العسكرية وأصبح مديراً للاستخبارات العسكرية. وفي عام 1919م عاد إلى مصر مستشاراً لوزارة الداخلية خلال فترة عصبية من العلاقات البريطانية المصرية، واستقال على أثر إعلان استقلال مصر في عام 1922م، فعين سكرتيراً عاماً لحكومة فلسطين من عام 1922م إلى عام 1925م، وقابل الملك عبدالعزيز آل سعود في جدة عام 1925م، ونجح في عقد معاهدة بحرة وحدة، فافض الملك عبدالعزيز لعقد معاهدة جدة 1927م التي أنهت الخلافات بين الحكومتين البريطانية والحجازية، ويعد ذلك نجاحاً رئيسياً في الشؤون العربية. نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، المجلد الأول 1914م/ 1915م، ص 114، 115. و خير الدين الزركلي: الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، (ب ت) ص 77. إنظر أيضاً خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، الجزء الثاني، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، بيروت، 1390هـ/ 1970م، الطبعة الأولى.
- (8) وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، مصدر سابق، ص 322، 323. و محمد حرب: محمد حرب: أحداث ومشاهير إسلامية الملك عبدالعزيز آل سعود، مراجعة د. أحمد حطيط، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1991م، الطبعة الأولى، ص 97، وخير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج2، ط1، 1970م، ص 686-695.
- (9) د. عبدالله الصالح العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 295.

التنافس البريطاني الأمريكي حول العلاقات مع السلطنة العربية السعودية في بواكير سنوات النفط السعودي (1915-1940م)

- (10) سميرة أحمد عمر سنبل: العلاقات السعودية الأمريكية نشأتها وتطورها 1352-1395هـ/1931-1975م، رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الإسلامي الحديث، ج 1، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، 1419هـ/1998م.
- (11) روبرت ليسبي، ترجمة خالد بن عبد الرحمن العوض ، المملكة من الداخل ، تاريخ السعودية الحديث ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة ، دبي، 2011م ، ص 116
- (12) سميرة أحمد عمر سنبل : المصدر السابق ، ص 106 .
- (13) Khalid Abdullah Krari, John Philliply and his political Role in the Arabian Peninsula 1917-1953, Athesis submitted to the University Birmingham for the degree of Doctor of Philosophy, Department of History , College of Arts and Law , University of Birmingham, UK, October 2016, p.250
- (14) صبري فالح الحمدي: المستشارون العرب والسياسة الخارجية السعودية خلال حكم الملك عبدالعزيز بن سعود (-1953 1915)، دار الحكمة، لندن، 2011، الطبعة الأولى ، ص 55.
- (15) Khalid Abdullah Krari, Optc, p.355
- (16) Khalid Abdullah Krari, Optc, p.357
- (17) سميرة سنبل : المصدر السابق ، ص 65
- (18) المصدر نفسه ، ص 72
- (19) المصدر نفسه ، ص 106
- (20) Aldamer, Shafi, Saudi British Relation 1939-1959, Durham Thesis, Durham University, 2001, p.8283-. Available at Durham E-Thesis online: <http://ethesis.din.ac.uk/4386/>
- (21) Aldamer, Shafi, ibid, p.84
- (22) Khalid Abdullah Krari, Optc, p.359
- (23) Khalid Abdullah Krari, Optc, p.364
- (24) خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ، ج 2، ط 1، 1970م، ص 686-695
- (25) Aldamer, Shafi, optc, p.85
- (26) Ibid, p.87
- (27) وثيقة بريطانية: (مقتطف) من خبر نشرته جريدة (ام القرى) في عددها الصادر بتاريخ 1937/7/31م حول القرار الملكي بمنح امتياز التنقيب عن النفط في منطقة البحر الأحمر الى شركة بترول يوم كونسشنز المحدود، Fo 371, 20064/E5003, 1936/7/31م، ص 883 ، محفوظة لدى مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- (28) وثيقة بريطانية: (مقتطف) من خبر نشرته جريدة (ام القرى) في عددها الصادر بتاريخ 1937/7/31م حول

- القرار الملكي بمنح امتياز التنقيب عن النفط في منطقة البحر الأحمر الى شركة بترول يوم كونسشنز المحدود، Fo 371، 20064/E5003، 1936/7/31 م، ص 883، محفوظة لدى مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- (29) وثيقة بريطانية: (تقرير) من السفارة البريطانية (جدة) الى وزارة الخارجية (لندن) حول عقد اتفاقية سعودية - أمريكية تمنح شركة أريبيان أمريكان كومبني (الإحساء) حقوق نفطية في الخليج، ES 91779/Fo 371، 25/1531، 1951/3/5 م، ص 175، محفوظة لدى مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- (30) وثيقة بريطانية: كتاب من الوزير المفوض في جدة إلى وزارة الخارجية حول رد الملك عبدالعزيز على شكاوي شركة (غراماكنزي) ومصاعبهم في رأس تنوره، رقم 6، Fo 371L21904، 1938/12/E7880 م، ص 309، محفوظة لدى مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- (31) سميرة سنبل : المصدر السابق ، ص 95
- (32) Khalid Abdullah Krari.Optc.p.364
- (33) Aldamer.Shafi.optc.p.85
- (34) سميرة سنبل : المصدر السابق ، ص 95
- (35) سميرة سنبل : المصدر السابق ، ص 132
- (36) وثيقة بريطانية: كتاب من الوزير المفوض في جدة الى وزارة الخارجية حول تأسيس بنك حكومي في المملكة العربية السعودية، رقم 371.Fo.17921/E2084، 1934/3/13 م، ص 272، محفوظة لدى مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- (37) وثيقة بريطانية: كتاب من وزارة الخارجية الى شركة بترول يوكونسشنز المحدودة حول امتيازات التنقيب عن النفط في الربع الخالي ودور الملك عبدالعزيز في تأمين الحصول على الامتياز، Fo. E6686 19974/371، 1936/10/29 م، ص 186، محفوظة لدى مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض. و أم القرى: 21 ربيع الأول 1352هـ/ 14 يوليو 1933م، العدد 448، السنة التاسعة.
- (38) وثيقة بريطانية: كتاب من الوزير المفوض في جدة إلى وزارة الخارجية حول رد الملك عبدالعزيز على شكاوي شركة (غراماكنزي) ومصاعبهم في رأس تنوره، رقم 6، Fo 371L21904، 1938/12/E7880 م، ص 309، محفوظة لدى مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- (39) وثيقة بريطانية : حول رغبة شركة بترول يوم كونسشنز المحدودة الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الربع الخالي وتقاطعات المسألة مع امتياز شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا في الربع الخالي الموقع مع الحكومة السعودية في العام 1933 م ، رقم 371 Fo. E6686، 19974/، 1936/10/23 م ، محفوظة بمكتبة الملك فهد بن عبد العزيز
- (40) وثيقة بريطانية: (مقتطف) من خبر نشرته جريدة (ام القرى) في عددها الصادر بتاريخ 1937/7/31 م حول القرار الملكي بمنح امتياز التنقيب عن النفط في منطقة البحر الأحمر الى شركة بترول يوم كونسشنز المحدود، Fo 371، 20064/E5003، 1936/7/31 م، ص 883، محفوظة لدى مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

(41) وثيقة بريطانية : حول خطاب الوزير المفوض البريطاني بجدة بخصوص شركة ماكينزي ومصاعبهم في رأس تنوره،، وثيقة رقم 1938/6/21904FO، 12/7880E، 371 .

(42) وثيقة بريطانية: حول افتتاح الملك عبد العزيز لأول بئر بترول، 8، 371\19004، FO 371\19004، 8، 1935/4/E4997، م، محفوظة لدى مكتبة الملك فهد الوطنية، وثيقة رقم (7)؛ عبد الله سانت جون فيليب: الذكرى العربية